

مرصد السياسات الاجتماعية والاقتصادية
(سلسلة أوراق حول الإنتاج الفلسطيني المحلي والانفكاك عن الاقتصاد "الإسرائيلي")

ورقة رقم (4)
"الزراعة النباتية الطازجة في فلسطين"



مرصد السياسات الاجتماعية والاقتصادية
Social and Economic Policies Monitor

أيار 2019

الفهرس

3.....	تقديم
4.....	واقع قطاع الزراعة في فلسطين
4.....	تراجع ملموس في مساهمة نشاط الزراعة ضمن الناتج المحلي الإجمالي:
5.....	تراجع ملموس في نسبة العاملين في نشاط الزراعة
5.....	مساحة الأراضي الزراعية
6.....	الصادرات والواردات الزراعية من الاحتلال الصهيوني
6.....	الصادرات النباتية الطازجة من الاحتلال الصهيوني
7.....	الواردات النباتية الطازجة من الاحتلال الصهيوني
8.....	خصائص الإنتاج النباتي الفلسطيني
8.....	معيقات تطور النشاط الزراعي النباتي
11.....	النتائج
12.....	التوصيات
14.....	المصادر والمراجع

الزراعة النباتية الطازجة في فلسطين

تقديم

انطلاقاً من جدلية العلاقة بين الاستقلال السياسي والاقتصادي، لا يمكن تحقيق الاستقلال السياسي بمعزل عن التحرر الاقتصادي، فاستقلالية القرار السياسي تحتاج الى التحرر من القيود والضغوط والابتزاز، الذي يمارس في كثير من الأحيان ضمن صراع المصالح الدولية والإقليمية والعالمية، هذا في حال الدول المستقلة وكاملة السيادة، ويزداد الأمر تعقيداً في الحالة الفلسطينية، لأننا نتحدث عن اقتصاد تحت الاحتلال، يقع ضمن الاستهداف المبرمج من قبل المحتل، بهدف الاخضاع والتبعية، والتدمير لمقومات الصمود الفلسطيني.

من هذا المنطلق تسعى الدول إلى دعم ومساندة اقتصادها المحلي، وتعزيز منتجاتها المحلية لما لها من آثار اقتصادية وسياسية واجتماعية هامة، ومن أشكال هذا الدعم تعزيز المنتج المحلي ورفع قدرته التنافسية، من حيث السعر والجودة، أو انتهاز سياسة إحلال الواردات، ووضع حماية للمنتجات المحلية من خلال فرض سياسات جمركية وحمائية معينة، أو دعم المنتجات التي يتم تصديرها، لتعزيزها ضمن منظومة الإنتاج الوطني (Markusen, 1995).

فلسطينياً لا بد أن يتم التركيز على المنتجات الوطنية كمنهج للصمود والتمكين، وذلك ضمن أولويات متخذي القرارات وصانعي السياسات، وكذلك الهيئات ومؤسسات المجتمع المدني، وتعزيز ثقافة استهلاكها وحمايتها في مواجهة الواردات من الاحتلال الصهيوني، بهدف تحقيق نوع من التقدم في تحقيق الانفكاك والخلص من التبعية للاقتصاد الصهيوني، وكإستراتيجية وطنية لمواجهة الاحتلال، واعتبارها أحد اركان التحرر الوطني.

يعتبر القطاع الزراعي والصناعي من أهم القطاعات المؤثرة في عملية النمو الاقتصادي الحقيقي، لما لهما من تأثير كبير في العديد من المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الهامة، كما أن لهما آثار خلفية وأمامية في باقي القطاعات الاقتصادية الأخرى، حيث أن قطاع الزراعة يوفر المنتجات الرئيسة والاستراتيجية ذات العلاقة المباشرة بالأمن الغذائي للمواطنين/ات، وكذلك المواد الخام والأولية التي تعتبر مدخلات إنتاج في قطاع الصناعة والقطاعات الأخرى، وبالتالي يعتبر قطاع الزراعة الحلقة الأساسية والأولى في عملية الإنتاج، فهو ذو أثر مضاعف اقتصادياً، من حيث التأثير الإيجابي في خفض نسب البطالة ورفع نسب التشغيل، وتقليل التكاليف في مدخلات العمليات الإنتاجية للقطاعات الأخرى، إضافة إلى تأمين نوع من الآثار السياسية والانفكاك من التبعية، إلى تحقيق نوع من الأمن الغذائي لجزء من سلة الغذاء المحلية بنسبة كبيرة، وتعزيز المنتج الوطني ورفع الإنتاجية وتنمية الصادرات، وبالتالي تقليل الواردات، الذي ينعكس بدوره إيجاباً، على الميزان التجاري، وميزان المدفوعات الفلسطيني، اللذان يعانيان من تفاقم وزيادة مضطربة في العجز، الذي وصل لأرقام هائلة.

من هذا المنطلق ومن الأهمية الاستراتيجية لقطاع الزراعة في فلسطين، الأخذ في التراجع بشكل كبير، والذي يتعرض لاستهداف ممنهج من قبل الاحتلال الصهيوني، تأتي ورقة السياسات هذه كنوع من تسليط الضوء على حجم وخطورة هذه المشكلة، ومحاولة لاستشراف بعض السياسات والتوجهات التي قد تساهم في تنمية ودعم هذا القطاع الزراعي.

واقع قطاع الزراعة في فلسطين

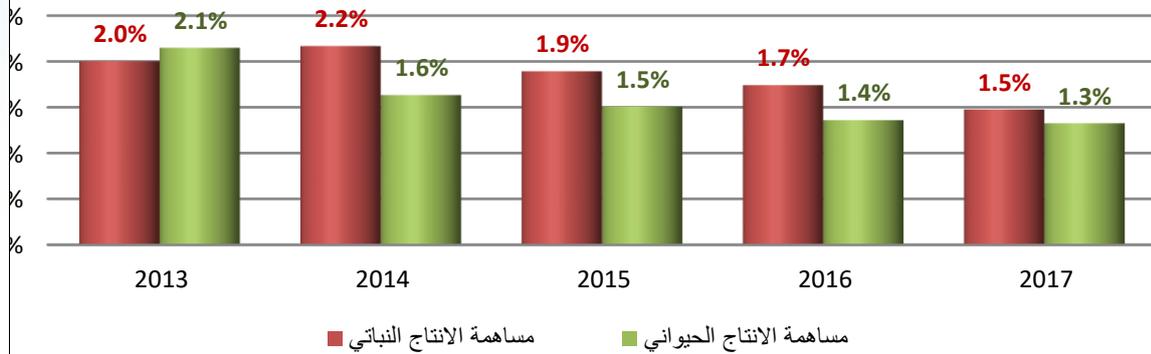
ترجع ملموس في مساهمة نشاط الزراعة ضمن الناتج المحلي الإجمالي:

فلسطينياً تراجع مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي، فمن 36% في السبعينات من القرن الماضي، الى حوالي 25% في الثمانينات، وفي بداية التسعينات كانت النسبة حوالي 13% (رضوان، 2010)، استمرت هذه النسبة في التراجع لتصل حوالي 8.2% في العام 2000، وإلى حوالي 6.1% في العام 2009، وبلغت حوالي 3% في العام 2017، حسب بيانات الحسابات القومية الصادرة عن الإحصاء الفلسطيني. وهذا يعود لعدة أسباب، منها سلب الاحتلال للأراضي الفلسطينية الزراعية عبر سنوات الاحتلال لصالح الاستيطان الصهيوني، والسبب الثاني يعود لعزوف الفلاحين عن الزراعة بسبب دخول أسواق جديدة للعمل والإنتاج، منها سوق العمل في المستوطنات والداخل المحتل بشكل قوي، ومنها سوق العمل في قطاع الخدمات المؤسساتية الحكومية والخاصة الذي توسع بشكل كبير جداً عقب اتفاقية أوسلو على حساب الزراعة والصناعة المحلية.



تتقسم مساهمة الإنتاج الزراعي المتدنية في الناتج المحلي الإجمالي، بين شقيه النباتي والحيواني بشكل متساوي تقريباً، فعلى سبيل المثال: شكل الانتاج النباتي 1.5% مقابل 1.3% للإنتاج الحيواني، (بيانات الحسابات القومية، الإحصاء الفلسطيني، 2017)، يتضح من هذه النسب الاتجاه العام لمساهمة القطاع الزراعي ضمن الناتج المحلي الإجمالي لفلسطين، الذي تراجع بشكل كبير خلال العقود الثلاث الاخيرة.

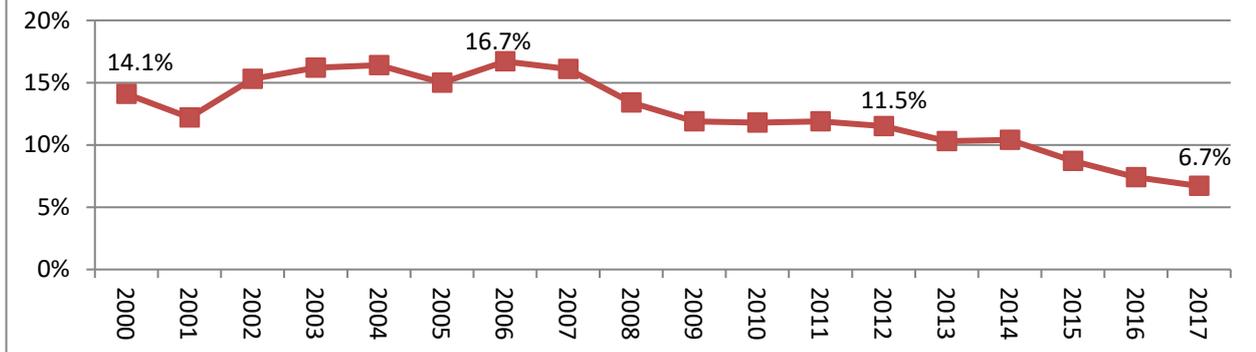
شكل رقم (2): مساهمة الانتاج النباتي والانتاج الحيواني في الناتج المحلي الاجمالي الفلسطيني
للسنوات 2017-2013



تراجع ملموس في نسبة العاملين في نشاط الزراعة

رغم إن نسبة العاملين في نشاط الزراعة كانت جيدة في السنوات الماضية، إلا أن هذه النسبة في تراجع مستمر، فبينما كانت في العام 2010 حوالي 14%، تراجعت لتصل حوالي 6.7% في العام 2017، حسب إحصاءات العمل في الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني تقرير 2019.

شكل رقم (3): التوزيع النسبي للعاملين 15 سنة فأكثر من فلسطين في النشاط الزراعي*
للسنوات: 2018 - 2000



*ملاحظة: جزء من هذا التراجع نسبة العاملين في نشاط الزراعة في فلسطين بسبب تغيير تعريف في العام 2015، والذي كان يشمل جزء من العمل الزراعي المنزلي.

مساحة الأراضي الزراعية

بلغت مساحة الأراضي الزراعية خلال الموسم الزراعي 2010/2009 حوالي 957 ألف دونم، وذلك حسب بيانات التعداد الزراعي المنفذ من الإحصاء الفلسطيني في عام 2010. شكلت المساحة المزروعة بأشجار البستنة النسبة الأكبر من مجموع مساحات الأراضي المزروعة، حيث بلغت 59.5%، وأما نسب المساحات المزروعة بالخضروات والمحاصيل الحقلية فكانت،

14.0%، 26.5% على التوالي. ويُلاحظ تركيز الزراعة المروية في قطاع غزة حيث تحتل 68.9% من مجموع المساحة المزروعة في قطاع غزة، أما في الضفة الغربية فإن نسبة الزراعة المروية لا تتجاوز 7.4% من إجمالي المساحة المزروعة في الضفة الغربية.

ولكن بالرغم من التراجع الكبير لمساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي بشكل عام وتراجع نسبة العاملين في هذا النشاط، لا تزال هناك إمكانية للتحسين والتطوير والاستثمار في القطاع الزراعي، الذي يحقق نوع من الإنتاج المرضي في بعض الأصناف، مثل بعض أصناف الخضروات والزيتون والدواجن والبيض والعسل وغيره. يعتبر مناخ فلسطين المتنوع أحد العوامل المساعدة في تنوع الزراعة، نظراً لملائمته للعديد من الأصناف التي من الممكن أن يتم زراعتها والاستثمار فيها.

الصادرات والواردات الزراعية من الاحتلال الصهيوني

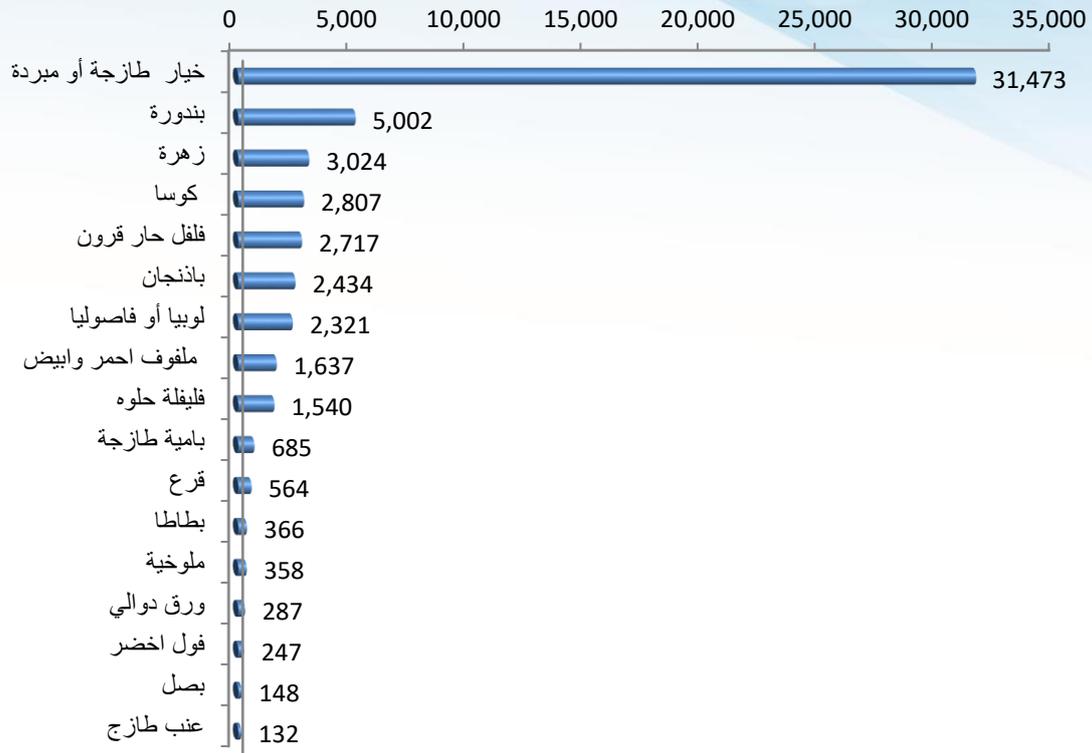
في العام 2017 وحسب بيانات التجارة الخارجية المرصودة الصادرة عن الإحصاء الفلسطيني، شكلت الصادرات من القطاع الزراعي الفلسطيني إلى الاحتلال الصهيوني حوالي 64 مليون دولار، منها حوالي 56.8 مليون دولار صادرات نباتية طازجة، بنسبة بلغت 88.7%، و7.2 مليون دولار من الصادرات الحيوانية، بنسبة 11.3%. فيما كانت الواردات من القطاع الزراعي من الاحتلال الصهيوني إلى الاقتصاد الفلسطيني حوالي 362.1 مليون دولار، منها حوالي 152.9 مليون دولار واردة نباتية طازجة بنسبة بلغت 42.2% من إجمالي واردات القطاع الزراعي من الاحتلال الصهيوني، و209.3 مليون دولار من الواردات الحيوانية بنسبة بلغت 57.8%، حسب نفس المصدر لنفس العام.

نلاحظ الفجوة الكبيرة بين الواردات والصادرات الفلسطينية الزراعية من وإلى دولة الاحتلال الصهيوني، حيث تشكل الواردات حوالي ست أضعاف الصادرات الزراعية، بعجز يبلغ حوالي 298.1 مليون دولار. بعبارة أخرى أن الطلب المحلي على السلع الزراعية يفوق المعروض منها من الإنتاج المحلي بدرجة كبيرة، هذا العجز يمكن تقسيمه إلى نوعين: الأول منتجات يصعب إنتاجها محلياً نظراً لعدم ملائمة الأراضي المتاحة والظروف الجوية الملائمة والموارد المتاحة وارتفاع تكلفتها مثل الذرة والافوكادو والتفاح، والنوع الثاني منتجات بالإمكان التوسع في إنتاجها محلياً مثل الثوم والتمر والموز والحمضيات بأنواعها والبرقوق والدراق والرمان، هذه أمثلة على أهم السلع الزراعية.

الصادرات النباتية الطازجة من الاحتلال الصهيوني

بلغت قيمة الصادرات الفلسطينية من السلع النباتية الطازجة إلى الاحتلال "الإسرائيلي" في العام 2017 حوالي 57 مليون دولار، أهم 17 سلعة زراعية من الصادرات النباتية الطازجة بلغت قيمتها حوالي 55.7 مليون دولار، أي حوالي 98% من إجمالي الصادرات النباتية الطازجة محصورة في 17 سلعة رئيسية، حسب بيانات التجارة الخارجية في الإحصاء الفلسطيني للعام 2017، والتي تشكل حوالي 12% من إجمالي الصادرات الفلسطينية إلى الاحتلال "الإسرائيلي". وأبرز الصادرات الفلسطينية الزراعية هي من الخيار الطازج أو المبرد بحوالي 31.4 مليون دولار، ثم البندورة بحوالي 5 مليون دولار، ثم الزهرة بحوالي 3 مليون دولار.

شكل رقم (4): الصادرات الفلسطينية* المرصودة لاهم السلع الزراعية النباتية الطازجة من حيث القيمة مع اسرائيل 2017 (القيمة بالمليون دولار امريكي)



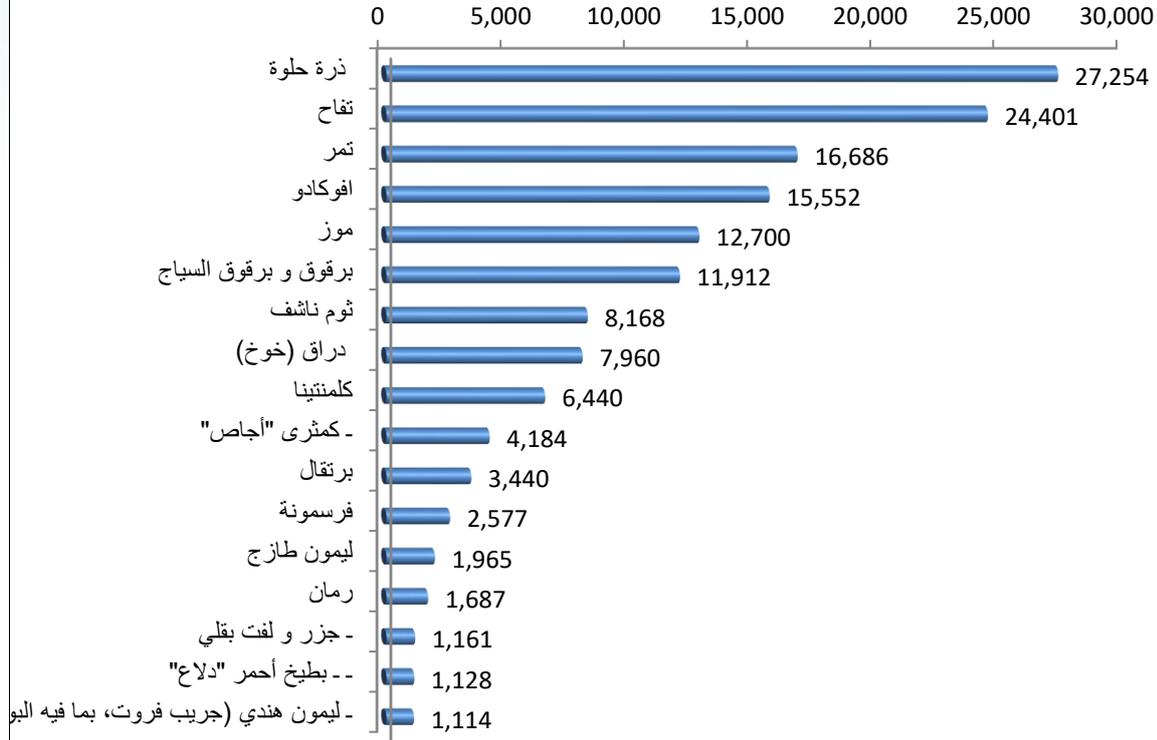
المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2019. إحصاءات التجارة الخارجية المرصودة. رام الله- فلسطين.

(*): البيانات لا تشمل ذلك الجزء من محافظة القدس والذي ضمه الاحتلال "الإسرائيلي" إليه عنوة بعيد احتلاله للضفة الغربية عام 1967.

الواردات النباتية الطازجة من الاحتلال الصهيوني

بلغت قيمة الواردات الفلسطينية من النباتات الطازجة في العام 2017 من الاحتلال الصهيوني، حوالي 152.8 مليون دولار، شكلت قيمة أعلى 17 سلعة منها حوالي 148.3 مليون دولار بنسبة بلغت حوالي 97%، حسب بيانات التجارة الخارجية في الإحصاء الفلسطيني للعام 2017. وأبرز الواردات الفلسطينية الزراعية النباتية الطازجة من الاحتلال الصهيوني هي: الذرة الحلوة بحوالي 27 مليون دولار، ثم التفاح بحوالي 24 مليون دولار، ثم التمر والافوكادو والموز. فيما يحتل الثوم الجاف مرتبة متقدمة بقيمة بلغت حوالي 8 مليون دولار، ومن الملاحظ أن معظم هذه السلع الزراعية بالإمكان الاستثمار فيها في الأراضي الفلسطينية والاستغناء عن استيرادها من دولة الكيان الصهيوني.

شكل رقم (5): اهم الواردات الفلسطينية* المرصودة من اسرائيل لاهم السلع الزراعية النباتية الطازجة من حيث القيمة 2017 (القيمة بالمليون دولار)



المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2019. إحصاءات التجارة الخارجية المرصودة. رام الله- فلسطين.

(*): البيانات لا تشمل ذلك الجزء من محافظة القدس والذي ضمه الاحتلال "الإسرائيلي" إليه عنوة بعيد احتلاله للضفة الغربية عام 1967.

خصائص الإنتاج النباتي الفلسطيني

يتم الاعتماد على وسائل غير متطورة في الزراعة الفلسطينية، كذلك معظم الزراعات الفلسطينية لا تعتمد على نظام الري، فيه في الغالب زراعات بعلية، حيث تجدر الإشارة إلى أن إنتاجية الدونم الذي يعتمد على الزراعة المروية تزيد بحوالي 22 ضعف عن إنتاجية الدونم الذي يعتمد الزراعة البعلية؛ 4783 كغم للدونم المروي مقابل 221 كغم للدونم البعلي، من هذا الفارق نلاحظ أهمية الاعتماد على الزراعة المروية لما لها من أثر على زيادة الإنتاجية وتحسين وديمومة الدخل للمزارع (السروجي، 2009). ويوجد في فلسطين حوالي 112 صنف رئيسي للزراعة، 39 صنف من أشجار الفاكهة، و38 صنف من الخضروات، 35 صنف من المحاصيل الحقلية (السروجي، 2011).

معيقات تطور النشاط الزراعي النباتي

تعتبر الإجراءات "الإسرائيلية" المتمثلة بأشياء جدار الفصل العنصري وعزل الأراضي الزراعية وتدمير البنية التحتية وعدم تمكين الشعب الفلسطيني من إدارة موارده الطبيعية نظراً لعمليات النهب المتواصلة للمياه الفلسطينية، ومصادرة الأراضي، وإغلاق جزء كبير منها لإنشاء المستعمرات وشق الطرق الالتفافية كمحددات تواجه النشاط الزراعي وتقف عائقاً أمام أي نمو في هذا القطاع. فقد تراجمت المساحات المزروعة بحوالي 12.5% عند مقارنة المساحات في العام 2017 مع ما كانت

عليه في العام 1997. وشكلت تكاليف مستلزمات الانتاج الزراعي ما نسبته 35% من إجمالي الإنتاج مما يعني ارتفاع تكلفة الإنتاج الزراعي في فلسطين.

تشكل مناطق المصنفة ج حوالي 61% من الضفة الغربية. كما تبلغ مساحة الأراضي الزراعية القابلة للإنتاج الزراعي في مناطق ج حوالي 513 ألف دونم يستثنى منها حوالي 187 ألف دونم مستغلة من قبل الاحتلال "الإسرائيلي" على شكل مستعمرات، والجزء الاخر غير مستغل بسبب شح الموارد المائية.

إن ما يمارسه الاحتلال "الإسرائيلي" على الأرض الفلسطينية، أدى الى حرمان الكثير من المزارعين من الوصول الى أراضيهم وزراعتها أو العناية بالمساحات المزروعة الأمر الذي نتج عنه هلاك معظم الزراعات في هذه المناطق.

يسيطر الاحتلال "الإسرائيلي" على 85% من المياه المتدفقة من الأحواض الجوفية، كما يسيطر الاحتلال "الإسرائيلي" على معظم الموارد المائية المتجددة في فلسطين والبالغة نحو 750 مليون م³ سنوياً، ولا يحصل الفلسطينيون سوى على نحو 110 ملايين م³ من الموارد المتاحة، مما يجبر الفلسطينيين على شراء المياه من شركة المياه "الإسرائيلية" "ميكروت"، حيث وصلت كمية المياه المشتراة 70.2 مليون م³ حيث يعيد الاحتلال بيع المياه للفلسطينيين، علماً أن حصة الفلسطينيين من الأحواض الجوفية حسب اتفاقية أوسلو هي 118 مليون م³ وكان من المفترض أن تصبح هذه الكمية 200 مليون م³ بحلول العام 2000 لو تم تنفيذ الاتفاقية المرهولة.

موسمية التخطيط لتنمية الزراعة الفلسطينية، وعدم الديمومة فيه لمراكمة وتحقيق إنجازات على المدى البعيد، ينعكس في تذبذب وعدم ثبات مستويات الإنتاج وتحقيق الاهداف التي يطمح لها هذا القطاع الهام المتمثل في تحقيق نوع من الاكتفاء الذاتي والاستغناء عن بعض المنتجات المستوردة خاصة من الكيان الصهيوني، والتي بالإمكان انتاجها محلياً (أنظر/ي الشكل رقم (5) أعلاه)، فمثلاً يتم استيراد ما قيمته 8.2 مليون دولار من الثوم الناشف، وبمعدل سعر صرف 3.6 شيقل للدولار تكون القيمة بالشيقل 29.5 مليون شيقل، وحسب بيانات الاحصاء الفلسطيني للعام 2017 فإن معدل سعر كيلو الثوم الجاف حوالي 12 شيقل فتكون الكمية المستوردة من الثوم حوالي 2458 طن، وهذا المنتج بالإمكان إنتاج جزء منه محلياً، إن لم يكن جميعه، فبالإمكان الاستيراد من مصادر بديلة غير دولة الكيان، هذا يتضمن استثمار للأراضي وتشغيل للأيدي العاملة وتعزيز للقطاع الزراعي، هذا التحليل ينسحب على كافة المحاصيل التي بالإمكان إنتاجها محلياً مثل الحمضيات واللوز والبرقوق والخوخ والمشمش والموز وغيرها (أنظر/ي الأشكال أعلاه رقم 4 و5)، ولكن هذه العمليات يجب أن لا تعتمد ذات الاساليب الحالية في الزراعة، وإنما ادخال التقنيات الحديثة لرفع الجدوى الاقتصادية، كذلك جمع المزارعين في تكتلات على شكل تعاونيات زراعية للاستفادة من الزراعة بمساحات كبيرة والاستفادة من وفورات الحجم عند الإنتاج بمثل هذا التوجه الممنهج والمخطط له مسبقاً.

إن غياب سياسات تطوير زراعي مستدامة تتمثل في استهداف محاصيل كانت فلسطين رائدة في انتاجها وأصبحت تستوردها بكميات كبيرة مثل الثوم والموز والتمور والحمضيات واللوزيات (برقوق ودراق ومشمش وغيرها)، ففي عام 2017 تم استيراد حوالي 16.6 مليون دولار تمر، وبحوالي 11.9 مليون دولار برقوق، وبحوالي 12.7 مليون دولار موز، وبحوالي 8.2 مليون دولار ثوم ناشف، وبحوالي 1.7 مليون دولار رمان، وبحوالي 15.6 مليون دولار حمضيات، جميع هذه الاصناف بالإمكان التطوير فيها والإنتاج منها محلياً.

التركيز في عمليات التمويل من قبل بعض مؤسسات المجتمع المدني، بما فيها بعض مؤسسات الإقراض والتنمية العاملة في المجال الزراعي على المشاريع الصغيرة لأهداف إغاثية، هذا جيد من ناحية مساعدة بعض الأسر، وان كانت معظم الدراسات التقييمية أفضت إلى فشل الكثير من هذه المشاريع، وعدم تحقيق النتائج المرجوة، مما يعني أنها بحاجة إلى إعادة النظر في كيفية التنفيذ والمتابعة، فإذا ما أريد إحداث أثر في هذا المجال لا بد من تجميع المزارعين في تكتلات تعاونية كبيرة من قبل هذه المؤسسات والإشراف على عملية الإنتاج الزراعي وتوجيهها لخدمة الأهداف الاستراتيجية لهذا القطاع، هذا يحقق الهدفين معاً، فمن جهة هو عملية تنمية إغاثية لبعض الأسر، ومن جهة ثانية يحدث أثراً في تغيير سياسات الإنتاج الزراعي نحو تحقيق نوع من الإنتاج المستدام لتغطية العديد من المنتجات سالفة الذكر والتي يتم استيرادها من دولة الكيان.

النتائج

1. هناك قصص نجاح في بعض الاستثمارات في الزراعة النباتية الفلسطينية، مثل العنب والبطيخ، عندما تم توفير الحماية اللازمة لهما، ولكن هذه النجاحات لم تستمر، حيث عادت المنتجات "الإسرائيلية" تغزو الأسواق الفلسطينية من هذه المنتجات، لسببين الأول المغالاة في الأسعار، وثانياً تراجع وتذبذب الإنتاج من عام لآخر.
2. قطاع الزراعة في تراجع مستمر منذ ثلاثة عقود، حتى أصبح من أقل القطاعات مساهمة في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة وصلت إلى حوالي 3% عام 2017.
3. تراجعت المساحات المزروعة ما بين الأعوام 1997 و2017 ففي الوقت الذي كانت فيه المساحات المزروعة حوالي 1834 ألف دونم في العام 1997 تراجعت لتصل إلى 1604 ألف دونم.
4. تشكل مستلزمات الإنتاج الزراعي ما نسبته 35% من إجمالي الإنتاج مما يعني ارتفاع تكلفة مستلزمات الإنتاج وإحباط المزارعين نظراً لعدم جدوى الاستثمار في النشاط الزراعي.
5. ارتفاع تكاليف الإنتاج الزراعي يرجع في أحد أسبابه إلى هيمنة الاحتلال الصهيوني ومصادرة الأراضي والاستيطان ومصادرة ونهب مصادر المياه الفلسطينية.
6. هناك خسائر نتيجة الاعتداءات المتكررة من المستوطنين على المزارعين واقتلاع الأشجار وتخريب المحاصيل الزراعية مما يعرض القطاع إلى خسائر كبيرة.
7. يوجد عزوف لقطاعات كبيرة من الفلسطينيين عن العمل في الزراعة، لقلة المردود المادي، والجهد الكبير الذي تتطلب الزراعة بسبب استخدام وسائل وأساليب غير متطورة في العمليات الزراعية.
8. جدار الفصل العنصري وما نجم عنه من عزل للأراضي الزراعية وصعوبات وتدمير للزراعة والبنية التحتية، حيث يعزل أكثر من 12% من مساحة الضفة الغربية.
9. عدم تمكين الشعب الفلسطيني من إدارة موارده الطبيعية نتيجة لقيام "إسرائيل" بمصادرة الأراضي وإغلاق جزء كبير منها كمناطق عسكرية وإقامة المستوطنات، وشق الطرق الالتفافية، بالإضافة إلى عمليات النهب المتواصلة للمياه الفلسطينية.
10. عدم تنوع الإنتاج الزراعي والتركيز على إنتاج الزيتون نظراً لمحدودية الموارد المائية وغياب سياسات الدعم الرسمي الممنهج للنهوض بالزراعة، وغياب المحفزات لصغار المستثمرين في الزراعة التي تمكنهم من مواجهة الأزمات.
11. محدودية الموارد المائية والسيطرة "الإسرائيلية" على الآبار والأحواض الجوفية.
12. رغم المعوقات هناك إمكانية لتطوير القطاع الزراعي النباتي الطازج، في العديد من الزراعات وسنقدم من خلال تحليل البيانات الإحصائية حول الزراعة النباتية الطازجة في فلسطين، بعض المعطيات والتوصيات التي يمكن من خلالها إحداث فارق في هذا المجال. هناك إمكانية للعمل لتغطية الطلب المحلي في مجموعة كبيرة من السلع الزراعية، وزيادة الصادرات من بعضها الآخر، وبالمقابل تقليل الواردات من بعض السلع الزراعية الأخرى، بانتهاج سياسات واضحة على المدى القصير وطويلة المدى تحدث فرقا عما هو قائم حالياً.

التوصيات

لا بد من وضع سياسات جادة من أجل وقف التراجع الحاصل في القطاع الزراعي، حيث انخفضت مساهمة القطاع الزراعي من الناتج المحلي الإجمالي من 13% في 1994 إلى حوالي 3% في 2017، هذه السياسات من شأنها توفير الاحتياجات الأساسية للسكان الفلسطينيين من خلال النهوض بقطاع الزراعة بشكل عام والزراعة النباتية بشكل خاص، واعتباره هدف إستراتيجي.

1. توفير تخطيط شامل للمساحات وأنواع المزروعات وكيفية التسويق، بإشراف فعال من الوزارات ذات الاختصاص، وليس شكلياً كما هو معمول به حالياً، وإنما ضمن استراتيجية تغيير طويلة الأمد وبرنامج شامل.
2. إعادة النظر في البرامج الحالية لمؤسسات الإقراض لقطاع الزراعة، وتوجيهها لتخدم تطوير هذا القطاع بشكل أكثر فاعلية ويتضمن الديمومة.
3. المنح والمساعدات لهذا القطاع لا بد من إعادة تقييمها لأنها لم تحدث أثراً ملموساً في تطوير هذا القطاع.
4. تشجيع زراعة الأراضي غير المزروعة والقابلة للزراعة خاصة البعلية منها في المناطق الجبلية وتشجيرها بحيث تساهم في الأمن الغذائي من ناحية وتحسين دخل الأسر الفلسطينية من ناحية أخرى.
5. حماية المنتجات الزراعية الفلسطينية من منافسة المنتجات "الإسرائيلية" المحمية، وأيضاً من المنتجات الأجنبية، وحل مشكلة التسويق للعديد من المنتجات الزراعية من خلال: تنظيم عملية الإنتاج (كمياً ونوعاً) بما يتناسب ومتطلبات السوق المحلي، وإقامة مشاريع تصنيع زراعي، التدخل في مجال الرسوم الجمركية، ودراسة إمكانية خفضها، تشجيع التعاونيات الزراعية الصغيرة وتحويلها إلى تكتلات، دون احتكارها من قبل المستثمرين وكبرى الشركات للاستفادة من وفورات الحجم.
6. لا بد من تطوير بدائل لمصدر الواردات للسلع الزراعية بالترديج من الدول المجاورة مثل الأردن أو عبرها، وهناك تجارب في هذا المجال لبعض الأصناف.
7. لا بد من تطوير تقنيات الزراعة المستخدمة بإدخال تقنيات حديثة في عملية الزراعة، وتوسيع الاستثمار في مجال البيوت البلاستيكية المروية ضمن النشاط الزراعي النباتي، حيث تشير الدراسات إلى أنها تعطي أكثر من عشري ضعف الزراعة الخارجية لنفس المساحة من الأرض، نظراً لما توفره من ظروف ملائمة للإنتاج على مدار العام متجاوزة الموسمية للعديد من المحاصيل، مثل الخيار والبندورة وغيرها، وتطيل الفترة الانتاجية للمزروعات مقارنة مع الزراعة المكشوفة.
8. لا بد من الاعتماد على التكامل بين الزراعة والصناعة بحيث لا يؤثر التوسع في إنتاج سلعة زراعية معينة على المزارعين من حيث الأسعار وبالتالي خروجهم من الأسواق، هذا يتطلب قيام صناعات تعتمد السلع الزراعية التي يمكن إنتاجها بكميات تفوق الطلب المحلي مثل المربي والعصائر والمجففات والمبردات.
9. التوسع الرسمي في دعم استصلاح الاراضي ضمن المناطق المهمشة وزراعتها بأصناف تلائم طبيعتها بهدف زيادة الانتاج من جهة وحمايتها من الاحتلال من جهة اخرى.
10. انتهاج سياسة استهداف زيادة حصة المنتج الزراعي المحلي في الأسواق المحلية وفي الصادرات الفلسطينية، لما لهذه السياسة من آثار إيجابية في رفع نسبة التشغيل وتحقيق نوع من الاستقرار في السلع الزراعية الأساسية.
11. تذليل العقبة المتمثلة بمياه الري واعتماد الزراعة المروية لما لها من مردود كبير في عملية الإنتاج، وهذا يتطلب تطوير في تقنيات الري لتفادي الهدر من خلال استخدام طرق الري البدائية الحالية.

12. التوسع في الصادرات من السلع الرائدة حالياً والبحث عن شركاء غير دولة الكيان الصهيوني، فمثلاً الخيار صدر منه في العام 2017 إلى الاحتلال حوالي 31 مليون دولار، لتقوم عليه صناعة المخللات التي تستحوذ على قيمة مضافة عالية، يعاد تصدير جزء منها إلى الاسواق الفلسطينية كمنتج صناعي بأسعار مرتفعة.
13. يجب محاربة تحويل الإنتاج الزراعي الفلسطيني كخادم للصناعات "الإسرائيلية"، مصدر لتوفير المدخلات ومود الخام والعمالة الرخيصة.

المصادر والمراجع

- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2012. مشروع النشر والتحليل لبيانات التعداد الزراعي 2010، تقييم الإنتاج النباتي والحيواني في الأراضي الفلسطينية. رام الله - فلسطين.
 - الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2019. سلسلة بيانات الحسابات القومية 2017. رام الله - فلسطين.
 - الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2019. مسح القوى العاملة، 2017. رام الله - فلسطين.
 - الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2019. إحصاءات التجارة الخارجية المرصودة 2017. رام الله - فلسطين.
 - سروجي، فتحي. افاق استخدام الزراعة غير التقليدية في فلسطين مع التركيز على الزراعة العضوية، 2012. ماس رام الله - فلسطين.
 - هنطش، ابراهيم. سبل زيادة حصة المنتجات المحلية في الاسواق المحلية والخارجية، 2012. ماس رام الله - فلسطين.
- انظري الرابط التالي: <http://www.mas.ps/files/server/20142310132203.pdf>